هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية تُعلن عن النسخة المحدّثة من سياسة المشاركة الاقتصادية

المصدر: واس
تاريخ النشر: 26 نوفمبر 2026

أعلنت هيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية عن تحديث سياسة المشاركة الاقتصادية، في خطوة تستهدف تعزيز فاعلية برنامج المشاركة الاقتصادية ومرونة تطبيقه وتعظيم الأثر الاقتصادي للمشتريات الحكومية.

وأوضحت الهيئة أن السياسة المحدّثة تتضمن تطوير متطلبات الالتزام ومعايير قبول مشاريع برنامج المشاركة الاقتصادية، وتحديث آليات التقييم والمتابعة، إلى جانب تحديث أحكام السياسة، ولمزيد من المعلومات عن سياسة برنامج المشاركة الاقتصادية، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة : (https://lcgpa.gov.sa/p/ar_SA/Legislation/Economic_Participation_Program)

وأكد المتحدث الرسمي للهيئة، المهندس عبدالرحمن بن إبراهيم الصغير، أن تحديث سياسة برنامج المشاركة الاقتصادية يعزز مرونة تطبيق البرنامج، ويحفّز الاستثمارات والشراكات الإستراتيجية بين الشركات الأجنبية والمحلية، كما يتيح فرصًا لنقل المعرفة والتقنيات المتقدمة، بما يسهم في رفع الأثر الاقتصادي للمشتريات الحكومية.

يذكر أن سياسة برنامج المشاركة الاقتصادية (1.0) تُطبق على التزامات المشاركة الاقتصادية التي نشأت أثناء فترة سريانها، ويستمر تطبيقها على هذه الالتزامات حتى بعد نفاذ النسخة المحدثة، وتطبق سياسة برنامج المشاركة الاقتصادية المحدثة (2.0) على الالتزامات التي تنشأ بعد 120 يومًا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية (أم القرى).